بوادر خلاف بين اتحاد الشغل والرئيس التونسي تُنذر بفشل دعوات الحوار الوطني

اتهامات لسعيد بإبرام صفقة في قطر تتضمن تسوية مع النهضة

تعكس تصريحات الأمين العام لاتحاد الشغل بشئن الاحتجاجات التى اندلعت فى تونس وجود بوادر خلاف بين الاتحاد والرئيس قيس سعيد ما يهدد الدعوات لإجراء حـوار وطني كان من المفترض أن يقدم الاتحاد مبادرته بشانها الأسبوع الماضي وهو ما جعل العديد من الأوساط ترجح أن صفقة تمت خلال زيارة الرئيس إلىٰ قطر سممت أجواء هذا الحوار قبل أن تتم الدعوة إليه أصلا.

صغير الحيدري

🤊 تونــس – يزيــد تأخرالاتحــاد العــام التونسي للشغل في الإعلان عن مبادرته بشان الحوار الوطني، إلى جانب تلميحات من أمينه العام للرئيس قيس سعيد بشأن الاحتجاجات، من الغموض الذي يخيم على هذا الحوار حيث تتحدث العديد من الأوساط السياسية في تونس عن مناورات قادتها قطر لإيجاد تسوية حقيقية بين سعيد خلال زيارته الأخيرة وحركة النهضة الإسلامية وحلفائها ما أثار حفيظة اتحادً الشعل.

وبسرزت في الأيسام الماضيسة بوادر خلاف بين سعيد والاتصاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في تونس، في تطور يرى مراقبون أنه سيجهض مساعى الذهاب في حوار وطني لاسيما أن اتحاد الشغل الندى يتمتع بمكانة خاصة في المشهد العام في البلاد لم يعلن بعد عن مبادرته في هذا الصدد رغم تعهده أنه سيكشف النّقاب عنها الأسبوع الماضي.



وأكد الأمين العام لاتحاد الشعل نورالدين الطبوبي، في تصريحات أوردتها وسائل إعلام محلية مساء السبت، أن الاحتجاجات التي اندلعت في العديد من المناطق مخطط لها وأن خطابات التنسيقيات أو ما يسمئ باللجان الشعبية توحي بأن .. أطرافا سياسية وراءها، في إشارة على ما يبدو إلى قيس ستعيد الذي أبدى في وقت سابق تحمسه لفكرة التنسيقيات الجهوية واللجان الشعبية من خلال "الديمقراطية الشعبية".

الرئيس التونسي اتهامات بأنه أبرم صُفقة في قطر بشان حكومة المشيشي، وفى علاقّة أيضا بالترتيبات التى تسبقّ الدعوة لحوار وطني.

وطالب النائب عن كتلة تحيا تونس وليد جلاد، رئيس الحكومة هشام المشيشىي، بمصارحة الشعب بشان "الابتزاز" الذي يتعرض إليه من قبل الائتلاف الحكومي الذي تقوده حركة النهضـة (54 نائبـاً)، إلـي جانب حزب قلب تونس (30 نائباً) وائتلاف الكرامة الشبعبوي والإسلامي (19 نائبا).

وأشار جلاد إلى أن هناك "صفقة حيكت في قطر مع قيس سيعيد بشيان المشيشىي وحزب قلب تونس" لكن هذه التخمينات والفرضيات بشان "ما لم يقل عن زيارة سلعيد للدوحة" تذهب في اتجاهين متوازيين.

يقول الأول إن مساع قطرية بُذلت من أجل تهدئة حقيقية بين سلعيد والنهضة من جهة وسلعيد وقلب تونس ورئيسه نبيل القروي من جهة أخرى ما يمهد لمشساركة القسروي وحزبسه فسي الحوار الوطنى وبالتالي تدخل النهضة هذا الحــوار مع حلفائها وهو ما قد يكون من أسباب غضب اتحاد الشبغل على سعيد. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تهدئة

بين النهضة وسعيد مقابل التخلُّص من حكومة هشام المشيشي، الذي يواجه ضغوطا متزايدة بشان تعديل وزاري قد يتم الإعلان عنه في الأيام المقبلة دون أن تتطرق الزيارة لحلفاء الغنوشى وخاصة نبيل القروي ما يعنى استمرار الرئيس

مه اصلة تجاهل دوره.

زيارته إلى قطر بشأن حكومة المشيشى وعلاقته بقلب تونس والنهضة وأضاف البرلماني التونسي في تصريح لـ"العرب" أن "الوضع يزداد تعقيدا (..) من الضروري الذهاب في حوار وطني ومراجعة كل المنظومة السياسية الدستور والنظام السياسي ككل (..) هذه المنظومة السياسية أثبتت فشلها

ويبدو أن الرئيس ممزق بين تهدئة مع النهضة التي خاض مع رئيسها وهو رئيس البرلمان أيضا راشد الغنوشي صراعــا مريــرا حــول الصلاحيات في وقت سابق وفتح قنوات تواصل مع قلب تونس وائتلاف الكرامة وهما مكونان لم يسبق للرئيس وأن تعامل معهما وليسا محل إجماع وتوافق داخلي.

التعامل مع قلب تونس مند البداية أي

وقال وليد حلاد إنه "بالفعل هناك حديث عن صفقة أبرمها سعيد خلال (..) الأمس لا يقتصس فقط عليى النظام الانتخابى بل يجب إعادة النظر في

في 10 سنوات". ويدور جدل في الكواليس أصلا حول الأطراف التي قد توجه لها الدعوة للمشاركة في هذا الحوار الوطني، وهي دعوة لـم تنضج بعد، وسـط رفض من الحزب الدستوري الحر المعارض (16 نائبا) من المشاركة في حوار مع "من أوصلوا البلاد إلىٰ هاته الحالة".

وفي المقابل تكثف حركَّة النهضة من ضغوطها وتحركاتها من أحل الذهاب في الحوار الوطني متجاهلة بذلك كل

🥊 الجزائـر – فجـرت اللائحــة الحقوقية الصادرة عن البرلمان الأوروبي بشان وضع حقوق الإنسان في الجزائر سجالا سياسيا فيها تجسد في ردود فعل رسمية وسياسية قوية أجمعت على رفض التدخل الخارجي في الشــؤون الداخلية تحت مسمئ حقوق الإنسان والحريات الدينيـة والإعلامية، لكنهـا تضاربت في الخلفيات والأسباب والدعم السياسي لدول الاتحاد للسلطة الجديدة في البلاد على حساب مطالب التغيير السياسي و الأنتقال الديمقراطي.

وأدانت وزارة الخارجية الجزائرية بشدة لائحة البرلمان الأوروبي حول وضع حقوق الإنسان، لافتة في بيان صادر عنها إلى أن "البرلمان الأوروبي لنفســه الحق في أن يُصدر، وفقا لإجراء يسمّىٰ بـ 'المستعبل ' أقل ما يُقال عنه أنه مشكوك فيه، لائحة حديدة بشيأن الوضيع في الجزائر يتلخص محتواها المتحامل في حملة من الإساءات والإهانات في حق الشُّعب الجزائري ومؤسساته والدولة

وأضافت "تدين الجزائر بشدة هذه اللائحــة التــي لــن يترتب عنها ســوى المساس بعلاقات الجزائر مع شركائها الأوروبيين، وتكذب الجزائر، مع أقصى قدر من الازدراء، حملة الاتهامات الباطلة المتداولة في ردهات البرلمان الأوروبي والتي تمت ترجمتها في نـص هذه اللائحة الأخيرة، كما تستنكر اللهجة الحاقدة والتي تشبوبها روح الاستعلاء لهذا النص الذي أبانَ عن العداء الدفين الممتد للحقبة الاستعمارية الذي تكنّه بعض الأوساط الأوروبية للشعب الجزائري وخياراته السيادية".

ولفتت وزارة الخارجية إلى أن الجزائس لا يمكنها "قبول تدخلات أيّ مؤسسة أوروبية، حتى ولو كانت منتخبة، في شــؤونها الداخلية بهذه الصورة الفظة والمرفوضة، وأن الانتقال السياسي الحالي يجب أن يضمن حق جميع الجَزائريّيـن، أيـا يكُن جنسـهم وأصلهم الجغرافي أو العرقى ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي".

وإذ تــم الإجماع علــي رفض التدخل الخارجي في الشوون الداخلية للبلاد، فإن ردود الفعل جاءت منقسمة بين قوى الموالاة التي شسنت انتقادات لاذعة للبرلمان الأوروبي، ونظمت الأحد وقفة احتجاجية أمام مبنئ ممثلية البرلمان الأوروبي في العاصمة، وبين قوى سياسية معارضة وناشطين سياسيين ومدونين، الذين استنكروا ما وصفوه د"المواقف المعلبة"، في إشبارة إلى سكوت تلك القوى وحتى المؤسسات بمدة للدملة عن للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول الوضع السياسي بشكل عام وتدخل صريح في الشبأن الداخلي.

وكان رئيس حزب جيل جديد، سفيان جيلالي، أول المنتقدين للائحة المذكورة، حيث اعتبرها "إهانة لكرامة الجزائريين ومحاولة لاعتبار الجزائس كمحمية"، ودعا "جميع الوطنيين إلى الدفاع عن سيادة البلد، وتجنب الفوضي في مسار المطالبة بالتغيير".

أما حزب جبهة التحريس الوطنى الحاكم، فقد ذكر في بيان له بأن اللائحة "تتضمن مفردات غير ديلوماسية وغير أخلاقية في التعامل مع دولة ذات سيادة، والتعدي على كرامة شعب مصمم على البقاء حرا، عبر إعادة إحياء ذات الأسطوانة المهترئة، بادعاء القلق كذبا وزورا على وضعية حقوق الإنسان



اللائحة الحقوقية تفجر

سجالابين الجزائر

والبرلمان الأوروبي

وأضاف "لائحة البرلمان الأوروبي تعتبر تدخلا سافرا وعملا يفتقد لأدنى مقومات الدبلوماسية وحسن الجوار واحترام سيادة الدول، وهذه التحرشات لن تنجح أبدا في زعزعة الانسجام الاجتماعي في الجزائر، ولا في المساس بثقة الجزائريين في مؤسسات دولتهم،

ومسار التجديد والإصلاح الذي يقوده

رئيس الجمهورية، وتوج بتعديل

الدستور في الأول من نوفمبر 2020".

في حين وصفها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ"المزاعم الواهية والادعاءات الباطلة" الصادرة في لائحة البرلمان الأوروبي المتعلق بوضعية حقوق الإنسان في الجزائر، وأن "صدورها في هذا التوقيت بنم عن نوابا توظيفها في موازين مستجدة، خاصة بعد تأكيد الرئيس تبون عن تمسك الجزائس بمواقفها الثابتة تجاه قضايا



إقليمية معروفة".

وتاسع "البرلمان الأوروبي وكل الأبواق التي تسير في فلكه وتتقاسم أحقاده ضد الجزائر، عليها أن تعلم أنها ماضية في مسار التجديد والتغيير،

وأنها تتخذ القرارات التي تراها مناسبة

لمصالح شعبها بكل سيادة واستقلالية".

ولفت إلى أن "هذا النوع من التدخلات من شانه أن يسىء للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، باعتباره صفة من صفات التعديّ ومحاولات ضرب الاستقرار الذي تنعم به بلادنا مقارنة بعدد من الدول الأوروبية ذاتها".

ولم تتأخر قوى إسلامية عن ركوب موجـة السـجال القائـم بيـن الجزائر والبرلمان الأوروبي، حيث أعربت حركة الإصلاح الإخوانية عن "استهجانها ورفضها الشديدين" لما وصفته ب"تدخلات سافرة للبرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية للجزائر".

واتهمت لائحة البرلمان الأوروبي ب"خدمة أجندة جيو - سياسية تقليدية معادية للجزائر"، مبدية رفضها ل"الديمقراطية المُعلَبة المغشوشة والتطفيف في ميزان حقوق الإنسان".

وفى المقابل شدد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض على "رفض أي تدخل خارجي في الشوون الداخلية للبــلاد"، ووجــه تهما ضمنية للاتحاد الأوروبي "بدعم المسارات بالبلاد منذ أكثر من عام، ووقوفه خلف السلطة الجديدة على حساب مطالب وتطلعات الشارع الجزائري".

أما رئيس الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو المعارض، كان قد وجه رسالة قوية للرئيس الفرنسيي إيمانويل ماكرون، ضمنها انتقادات شديدة لمحتوى التصريح الذي عبر من خلالـه عن "دعمـه للرئيـس عبدالمجيد تبون في قيادة المرحلة الانتقالية في

وذكر طابو أن "تصريح الرئيس الفرنسي يكرس نظرة استعمارية قديمة، تعمل على تحقيق المصالح الفرنسية، وتجاهل تطلعات الجزائريين للتغير . السياسي والانتقال الديمقراطي في البلاد، وأن دعم تبون هو دعم للسلطة علىٰ حساب مطالب الشارع".



السجل الحقوقي في الجزائر تحت المجهر مجددا

المشيشي يُلوح بالاستقالة للتصدي لابتزاز النهضة إجراء تغييرات جوهرية في تركيبة

الجمعي قاسمي

🥊 تونــس – كثىــفت مصـــادر مُقربة من الدوائس المُحيطة برئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، أن حديث استقالة الأخير من منصبة الذي تردد صداه خلال اليومين الماضيين، لم يكن معزولا عن التحركات الجارية على أكثر من صعيد بحثا عن ترتيبات سياسية حديدة للسلطة التنفيذية لا تخلو من الانتزاز والضغط والمناورات.

وقالت لـ"العـرب"، إنه رغم الحرص الكبير الذي تبديه غالبية القوى السياسية على الاستقرار الحكومي في هذه الفترة التي تتسم بتزايد التحديات التى تواجهها البلاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كثفت حركة النهضة الاسلامية من مناوراتها لإرباك الحكومة عبس الضغط على

رئىسها وتضييق الخناق عليه لإخضاعه لمشيئتها. وأوضحت هذه المصادر أن هذه الحركة التى يرأسها راشد الغنوشي والندي يرأس كذلك البرلمان التونسي، لم تتوقف عن مناوراتهاً لدفع رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى

حكومته بما يمكنها من إبعاد الوزراء المحسوبين على الرئيس قيس سعيد وعددهم ستة، وإحداث اختراق يفتح لها الباب نحو العودة إلى قصر الحكومة

وساهم تحالفها المُريب مع حزب قلب تونس برئاسة نبيل القروي، في تحول هذا الضغط إلى ما يُشبُّ الكابوس الذي بات يخنق عمل الحكومة، حبث وحدث حركة النهضة في الاحتجاجات الاجتماعية التي

عرفتها البلاد

إلىٰ سلم سياسي واجتماعي. وبدا واضحا أن المشيش الذي استطاع خلال الأشبهر القليلة الماضية مراكمة بعض المفاجآت في علاقة بمعادلة الصراع السياسي بين الرئاسات الثلاث، أدرك خطورة تحركات حركة

النهضة، لذلك لم بالاستقالة التي رأى فيها ورقة قادرة علىٰ إفشال تلك المناورات، أو وقف اندفاعها نحو

خــلال الأيام الثلاثــة الماضية، فرصتها مناورة مزدوجة الأهداف.

النهضية اختارت هيذا التوقيت بالذأت للضغط على المشيشك ظنا منها أن وضعه أصبح مهزوزا، وغير قادر على مواحهة مناوراتها التي تسعى من خلفها إلىٰ محاولة فرض سيطوتها علىٰ العمل الحكومي، خاصة في هذا الوقت الذي يبدو فيه المشيشي بحاجة ماسة

يتردد في التلويح

تحقيق أهدافها.

وأكدت مصادر "العرب"، أن المشيشي للمزيد من ابتزاز المشيشي، وذلك في كان قد تطرق إلى ورقة الاستقالة خلال الاجتماع الوزاري الندي ترأسه يوم ووفقا لمصادر "العرب"، فإن الجمعة الماضي، لتتواتــر الأنباء حول عزمه الاستقالة قبل بدء المداولات

البرلمانية العامة حول مشروعي الميزانية العامـة وقانـون الماليـة للعـام 2021. وتداولت عديد الصفحات على شبيكات التواصل الاجتماعي خبرا حول استقالة هشسام المشيشي انتشر بشكل لافت، رغم أن البعض وصفه بأنه "إشباعة ليست بريئــة وتوقيتها ليس صدفــة"، حتى أن النائب البرلماني خالد قسـومة، لم يتردد

الحكومة بالاستقالة هو مناورة". ومع ذلك، شكل إعلان المشيشيي عـن رفضه القاطع للابتزاز وسياسـة لى الندراع، تأكيدا لتعرضه للضغط بهدف تطويقه ومحاصرته، كما أعطى لحديث الاستقالة أبعادا أخرى، رغم نفيه عبر أسلوب التسريبات المنسوبة إلى مصدر

في القول في تدوينة له إن "تهديد رئيس

هل قطعت صفقة قطرية طريق الرجلين

خطوات يـرى مراقبون أنها تسـتهدف

تملص الحركة الإسلامية من تداعيات

فشلل المشيشلي الذي يواجه ضغوطا شعبية وبرلمانية أولا ولتطويق الأزمة

وجدد الغنوشيي السببت دعوته

ولدى اتحاد الشبغل فيتو علىٰ الحوار

وفي وقت سابق قال سامى الطاهري

للذهاب في حوار وطنيّ شامل يُفضيّ إلىٰ

حلول عاجلة للأزمة التي تشبهدها البلاد.

مع ائتلاف الكرامة وقلب تونس الذي قال

في وقت سابق إن تحالفهما يمثل مؤامرة

الأمين العام المساعد في الاتحاد، في

تصريحات صحافية "إنّ الاتحاد قطع

التواصل مع حركة النهضة بسبب

التهجُّم عليه وعلى قياداته، سواء أكانت

من الحركة أم ممّن كلّفتهم بالوقوف

وراءها" في إشارة واضحة لائتلاف

الكرامـة، لافتا إلـئ أن الاتحـاد كان قد

راسل الغنوشيي لتوضيح الموقف من

تهجم هذه الأطراف علمي الاتحاد وعلى

مؤسسات المجتمع المدنى والعديد

من الشــخصيات الوطنية لكن دون تلقى

إجابة ما "أجبرنا علىٰ توجيه رسالة إلىٰ

إلىٰ ذلك، تبقىٰ دعوات الحوار الوطنى

رهينة تحرك فعلي لواحد من دعاتها

سـواء الأحـزاب (التيـار الديمقراطـ،

وحركة الشعب أو حركة مشروع تونس)

أو مـن اتحاد الشـغل الـذي تحدث عن

ميادرة فقط، وأبقي بذلك على غموض

متعمد تحسبا لمفاحآت ببدو أنها حدثت

ارة سعيد للدوح

الرأى العام".

الداخلية للحزب ثانيا.

رسمي مجهول الهوية. كُما شكل في نفس الوقت مفاجأة لم تكن حركة النهضة الإسلامية تتوقعها لعدة اعتبارات؛ أبرزها أن هذا الإعلان حاء تحت قدة البرلمان، فيما تشهد البلاد موجة متدحرجة من الاحتجاجات الشعبية أضعفت الحكومة، وأحرجت